الدكتور سليم الحص

لبنان والعمل العربي المشترك

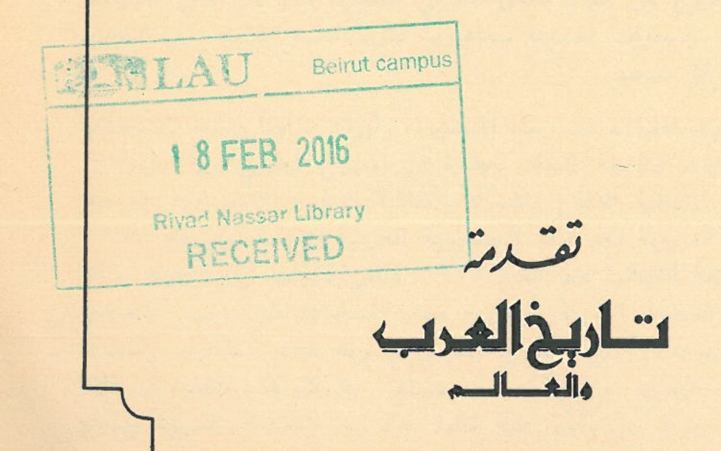
محاضرة ألقيت في تونس
في ٢٦ آذار ١٩٨١
بدعوة من جامعة الدول العربية

تقدمة
تاريخ العرب والعالم

الدكتور سليم الحص

لبنان والعمل العربي المشترك

محاضرة ألقيت في تونس
في ٢٦ آذار ١٩٨١
بدعوة من جامعة الدول العربية



تقدمة
تاريخ العرب
والعالم

لقد أشبع الاقتصاديون العرب موضوع العمل العربي المشترك درساً وتحليلاً وبحثاً وتعليلاً، فكانت الهوة سحيقة بين الرؤيا والواقع وبين التطلّعات والنتائج. قد لا يكون عندي الكثير مما أضيفه إلى ما سبق قوله في الموضوع. ولكنني على أي حال لا أستطيع مقاومة الرغبة في الادلاء بدلوي في هذا الفيض الغني فأبدأ بجولة عامة في أفق الفكرة، فكرة العمل العربي المشترك، عساني أستطيع أن القي بعض الضوء المفيد على جوانب معيَّنة من الموضوع اعتبرها ذات أهمية خاصة في هذه المرحلة التي يعترضها بين الفينة والفينة حديث النظام الاقتصادي الدولي الجديد مع صدور موقف من الأمم المتحدة أو مع تجدُّد بوادر الحوار بين الشمال والجنوب أو مع انعقاد مؤتمر دولي هنا أو ندوة إقليمية هناك.



١ - جولة في أُفق فكرة العمل العربي المشترك

المنطلق العربي للعمل المشترك:

ما كنا بحاجة إلى تبرير أي عمل عربي مشترك، اقتصادياً كان أو غير اقتصادي، لو كنا نبحث الموضوع خلال عقد الخمسينات أو عقد الستينات حينما كانت العاطفة القومية على أشدِّها، فالخروج عن جادة العمل العربي المشترك كان هو الذي يستوجب التبرير. فقد شهدت تلك السنوات اندفاعاً جماهيرياً عارماً نحو المزيد من التقارب والتضامن بين العرب على كل صعيد.

أما اليوم، وبعد فورة نفطية خلفت رخاء فاسترخاء وأورثت تفاوتاً واسعاً في مصالح مختلف الأقطار العربية، وبعد سلسلة نكسات خطيرة على المسرح العربي فيها الخيبة من تطبيق اتفاقيات معقودة، كاتفاقية الدفاع المشترك واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وانهيار الوحدة المصرية السورية بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، وهزيمة ١٩٦٧، والعجز العربي حيال الأزمة اللبنانية منذ العام ١٩٧٥، والتي سجَّلت أول اختراق سافر للعدو الاسرائيلي داخل الساحة العربية، وخروج مصر السادات عن ساحة التضامن العربي في أخطر خطوة زعزعت أركان الصمود العربي في وجه العدو المشترك، واحتدام الأزمات أحياناً كثيرة على الحدود بين دولة عربية وجارتها، بعد كل هذه التطورات، فإننا نجد أنفسنا ويا للأسف وسط جوّ يخيِّم عليه تنابذ حاد بين الأنظمة العربية وتأجج

للعصبيات القطرية وفتور في المشاعر القومية واستكانة تأخذ بقسط من السأم والقنوط وقسط من الكبت والضياع وقسط من الاستسلام لرغد العيش. حتى ليخيل إلينا أحياناً أن الانفاق الدفاعي الضخم في عدد من الدول العربية، وهو عامل غير منتج انمائياً إلا بقدر ما ترتبط التنمية بالأمن الخارجي، لا يصب في قناة الاعداد لمواجهة العدو الاسرائيلي المشترك بقدر ما يقترن بالتحديات التي تلهب العلاقات أحياناً بين دولة عربية وجارتها العربية. فمن الطبيعي أن يقع حديث العمل العربي المشترك في هذا الجو على المسامع كاللحن النشاز. من هنا ضرورة التوقف ولو هنيهة عند الفكرة باعتبارها مرسى قضية لا يجوز التفريط فيها كيفما دارت الحال.

إننا لا نرى داعياً لتبرير العمل المشترك في ذاته، فقد كتب الكثير حول هذا الموضوع، والشواهد على منافع العمل المشترك وفيرة في تجارب التكتلات والتجمعات التي قامت في العالم، وفي مقدمها تجربة المجموعة الأوروبية. وإنما السؤال هو: ما الذي يبرر التمسك بالمنطلق العربي، أو بالهوية العربية، لأي عمل مشترك تنخرط فيه بلدان المنطقة.

يقول أحد المفكرين العرب(١) أن انتماء الانسان العربي ينتظم في دوائر عدة في آن واحد. فالدائرة الأولى هي دائرة انتمائه القطري، والثانية هي دائرة انتمائه القومي وذلك من حيث أن القطر الذي ينتمي إليه هو جزء من الوطن العربي وشعبه هو جزء من الامة العربية، والثالثة هي دائرة انتمائه الاسلامي وذلك من حيث أن الوطن العربي يقع في نطاق امتداد جغرافي يضم أكثرية تعتنق الاسلام ديناً، والرابعة هي دائرة الانتماء الانساني وذلك من حيث أن الانسانية تجمع الامة العربية وسائر أمم العالم وشعوبها.

ولكن إذ يؤكد المفكر العربي أن ليس هناك من تناقض بين الانتماء لهذه الدوائر معاً ويستبعد الوقوع في محذور اصطناع تناقض بين هذه الدوائر التي تحكمها، كما يقول، علاقة تكامل، إذ يفعل ذلك فانه، ربما من حيث أراد أن يهوّن على المشككين في صوابية المنطلق العربي للعمل المشترك أو على المعترضين عليه، عزّز في واقع الأمر التساؤل عن مبرّرات ذلك المنطلق. فإذا كانت للإنسان العربي كل دوائر الانتماء هذه على حد سواء، فلماذا يكون عمل عربي مشترك ولا يكون عمل اسلامي مشترك أو لا يكون عمل إنساني أو بالأحرى عمل عالمي مشترك.

ما من ريب في أن الأخذ بمبدأ العمل العربي المشترك ينطوي ضمناً على تغليب روح الانتماء العربي على سائر الانتماءات. يقيناً لا نستطيع القول أن المصلحة المجرّدة هي التي تقضي بذلك. فالعمل العربي المشترك لا يمكن أن يكون كله مبنياً على المصلحة المشتركة كما لا يمكن أن يكون مبنياً على مصلحة كل البلدان العربية بدرجات متماثلة. فلو تُركت البلدان العربية على سجيّتها تستلهم مصلحتها الذاتية الآنية ولا شيء سواها لاستمرت ربما على نمط علاقاتها الحالية، إذ أن أي تبديل في نمط قائم يعني خروجاً على واقع متجذر أساساً، أو أنه أصبح متجذراً بعد طول عهد، في نسيج مصالح أصحاب الحول والطول، مصالح من بيدهم صنع القرار، في مختلف الأقطار العربية. وأية محاولة جدية لتغيير الواقع مراعاة لأهداف العمل العربي المشترك مرشحة لأن تواجه مقاومة

(١) أحمد صدقي الدجاني، «مستقبل العلاقة بين القومية العربية والاسلام»، المستقبل العربي، ٢ /١٨ ص٦٦.

ضارية معلنة أو مبطنة، صريحة أو مموّهة، هي بحجم القوة اللازمة لكسر طوق المصالح المتجذرة تلك أو لتجاوزها أو على الاقل لترويضها أو تكييفها. ولا أدل على ضعف وشائج المصالح الذاتية بين الأقطار العربية في الوقت الحاضر من تدني مستوى التعامل والتعاون والتبادل بينها.

حتى لو كانت الرؤية غير هذه، أي حتى ولو كانت للعرب كمجموعة مصلحة ظاهرة وأكيدة في العمل المشترك حتى في المنظور القريب، فما لا مشاحة فيه أن المصلحة المترتبة على مثل هذا العمل ستبدو متفاوتة تفاوتاً كبيراً بين قطر عربي وآخر، ولا بد أن يتجلىّ أن مثل هذا العمل فيما هو أكيد الفائدة للمجموعة العربية ككل، فهو قليلها بالنسبة لقطر أو لآخر، أو هو عديمها بالنسبة لأحد الاقطار أو لبعضها وربما مضر في مصالح بعضها الآخر، على الأقل آنياً أو ظرفياً. فإذا لم تأتِ المقاومة للعمل المشترك من المجموعة العربية ككل فلا نُسقطنَّ من الحساب احتمال ورودها من البعض المتضرر أو القليل الانتفاع، وهذا البعض يرجح أن يكون من الأقطار الغنية نسبياً التي يعتبر انخراطها في العمل المشترك بما تملك من قدرات شرطاً لنجاح التجربة.

قد يقول قائل أن التشكيك في فائدة العمل العربي المشترك قد ينطبق على المنظور القريب ولكنه قطعاً لا ينطبق على المنظور الأبعد. وهذا أحد كبار المفكرين الاقتصاديين العرب يؤكد، في معرض حديثه عن دور المصالح الضالعة في عرقلة مسيرة الاندماج الاقتصادي العربي، إن النظرة السلبية تجاه العمل المشترك هي في حالات كثيرة «نتيجة الجهل بحقيقة حساب الأرباح والخسائر عن الاندماج، وإن لم تكن نتيجة الجهل المطلق فعلى الأقل نتيجة اعتماد أفق زمني قصير وبالتالي غير ملائم لإجراء الحساب الصادق للأرباح والخسائر، لأن آثار الاندماج الايجابية تزداد اتساعاً وحجماً كلما أعطيت المزيد من الوقت لتأخذ مداها المناسب»(٢).

يذكرني القول بأن معارضة العمل العربي المشترك تقوم على اعتبارات قد تصح في المدى القريب ولكنها لا تصح في المدى الأبعد، يذكرني هذا القول برد اللورد كينز عندما انتقد أحدهم نظريته على أساس أنها تنطبق على السياق القصير ولا تنطبق على السياق الطويل إذ قال: «بالطبع فذلك لأننا في السياق الطويل سنكون كلنا في العالم الآخر». فإذا ساد مثيل هذه النظرة تفكير من بيدهم القرار في الأقطار العربية، ولا سيما الثرية القادرة منها، فيخشى أن تكون الاعتبارات الآنية هي التي رجحت كفتها في صنع الواقع العربي وهي التي ما زالت تحكم مساره.

ومن البديهي أن جامع العرب في أي عمل مشترك هو رابطة العروبة أولاً وآخراً. فإذا كانت رابطة العروبة هي في الأساس رابطة اللغة والثقافة والتاريخ والتراث، فما الذي يميّزها كمرتكز لعمل مشترك (إذا لم تكن المصلحة عاملاً حاسماً) عن رابطة الاسلام التي تفترضها دائرة الانتماء الاسلامي الأوسع، أو رابطة الالتزام التنموي التي تفترضها دائرة الانتماء إلى العالم الثالث المتخلّف لو سمحنا لأنفسنا برسم مثل هذه الدائرة أيضاً حولنا، وليس ما يمنع ذلك. فطالما أن رابطة العروبة ليست في مبعثها

(٢) يوسف صايغ، «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية»، المستقبل العربي، ٣ /٧٩، ص٢٦.

أو مصدرها رابطة مصلحة اقتصادية بيِّنة – ولم يكن الانتساب إلى جامعة الدول العربية يوماً مبنياً على تقويم للمصلحة الاقتصادية سواء من قبل الجامعة أو من قبل الدولة المعنية – فهناك فيما يبدو لنا في أية دعوة لتوثيق عرى العلاقات بين الأقطار العربية، وبالتالي في الأخذ بالسمة العربية للعمل المشترك، تغليب اعتبار آخر غير اعتبار المصلحة الاقتصادية، هذا الاعتبار هو الذي اصطلح على تسميته بالرابطة القومية.

إذن، عندما نتحدَّث عن دوائر انتماء فإننا لا نقصد روابط تتساوى بقوة جذبها في مجال العمل المشترك. فما من مبرر لعمل عربي مشترك إلا إذا سلمنا بتغليب الواعز القومي العربي على واعز الانتماء إلى العالم الاسلامي أو الانتماء الانساني، وفي حالات كثيرة على الواعز القطري الوطني من أجل المصلحة القومية المشتركة أو من أجل المصلحة المرجوة في السياق الطويل على حساب المصلحة الآنية أو الظرفية.

ولا نتذرعنَّ بالسيادة الوطنية أو نزايد في الحرص عليها لدحض القول بتغليب الواعز القومي على الواعز القطري في الحالات التي تقضي بها ضرورات العمل العربي المشترك في شكل جلي وقاطع. فمن البديهيات أن السيادة كالحرية لا تكون مطلقة، وذلك أولاً من حيث أنها تقف عند حدود سيادة الآخرين، وثانياً من حيث أن السيادة عملياً لا تمارس بمعناها المطلق في أي زاوية من زوايا العالم. فالالتزام باتفاقيات ثنائية أو جماعية أو متعددة الأطراف كلها تنطوي على نوع من التنازل عن بعض السيادة. وهكذا عضوية أية دولة في جامعة الدول العربية أو في هيئة الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الاقليمية أو الدولية. ومدى التنازل عن السيادة أمر نسبي. وعندما نذهب إلى أن العمل العربي المشترك قد يقتضي تغليب الواعز القومي على الواعز القطري في مجال ذلك العمل في حالات معينة فإنما نقصد ما قد يستلزمه من تنازل مرسوم أو محسوب عن جوانب من حيِّز الحرص المطلق على السيادة الوطنية.

يبقى التنبُّه إلى أن دوائر الانتماء يجب أن تُفهَم على أنها تُعبِّر عن درجات في روح الانتماء المدرك لا عن عصبيات متباينة الحدة. فالعصبية بطبيعتها عمياء، فهي ذات بواعث عاطفية وجدانية كثيراً ما تكون غير عقلانية. أما روح الانتماء العربي، فضلاً عمَّا قد تستثيره من المشاعر والعواطف، فيجب أن تقترن بالقدر الكافي من الوعي القومي المبني علىٰ دراية بما يجب أن يجمع بين العرب من عوامل لها جذورها في اللغة والثقافة والتاريخ والتراث ومن ثم المصلحة.

التوجه الانمائي للعمل المشترك:

يطغى المنحى الانمائي على كل تفكير يتعلَّق بالعمل الاقتصادي العربي المشترك. وهذا طبيعي بالنسبة إلى مجموعة من البلدان النامية كالعالم العربي يشكل التوجُّه التنموي في كل قطر من أقطاره محور النشاطات والاهتمامات والسياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية. هذا فضلاً عن أن التوجُّه الانمائي في ذاته يقوم على أهداف نبيلة هي خير ما يمكن أن يلتف حول لوائه شتات من الأقطار تعاني أشد المعاناة من التخلُّف بشتى وجوهه.

من هنا جاء في الوثيقة المقدمة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان، الأردن، (بعنوان نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك): «إن التكامل على أهميته، لا يمكن أن يكون هدفاً مستقلاً في ذاته، ولا يمكن أن تكون له دلالة ذات شأن ما لم يقترن بانطلاق الانماء. إن الربط بين الانماء والتكامل ليس حتمياً ولا هو عفوي، ولكنه عمل إرادي توحي به الرغبة في تعظيم مردود كل من الانماء والتكامل. فالانماء القطري بمفرده وفي ذاته دون وجود بعد قومي له يظل قاصراً عن إعطاء مردوده الأقصى. والتكامل بمفرده وفي ذاته دون إنجاز إنمائي يرافقه يظل قاصراً عن تلبية طموحات الجماهير بالعيش الكريم، إذ يكون تكاملاً في إطار الفقر لا في إطار الرخاء. بعبارة أخرى، إن الحاجة الملحَّة هي إلى رفع الانتاجية والانتاج، إلى جانب المواصفات الأخرى التي تجعل التنمية شاملة وعميقة، كما إن الحاجة ملحَّة لتشابك عوامل ومؤسسات التنمية في إطار التكامل. هذا الترابط يعود لسببين: أوَّلهما إن التنمية والتكامل يتفاعلان ويفيد واحدهما من الآخر، والثاني إنهما في ترابطهما معاً يصبحان أجدر بالسعي والتضحيات مما لو انصب السعي على كل منهما بمفرده، وذلك لأن مردودهما يتعاظم عند ترابطهما وتفاعلهما، ولأنهما يشكِّلان معاً غرضاً مجتمعياً عربياً أساسياً»[٣].

أوجز أحد المفكِّرين الاقتصاديين العرب[٤] محاور العمل العربي بثلاثة: واحد دولي يتمثَّل في علاقة البلدان العربية، منفردة ومجتمعة، بباقي العالم ويتمركز حول جهود التحرر من التبعية للدول المصنَّعة. والثاني قومي ويتمثَّل في علاقة الدول العربية ببعضها على قاعدة التعاون والتعامل في مختلف المجالات من اقتصادية واجتماعية وسياسية. والثالث قطري ويتمثَّل في التوجُّه التنموي داخل كل قطر عربي. أما الغايات فتشمل:

(أ) إشباع الحاجات الأساسية بتوفير الحد الأدنى الملائم في مجالات الغذاء والصحة والملبس والمسكن والعمل كمطلب يتصدر أولويات جهود التنمية العربية؛

(ب) المساواة في الرفاه المادي والمعنوي بين البلدان العربية وداخل كل بلد؛

(ج) التحرر من التبعية للدول المصنعة اقتصادياً وتقنياً وحضارياً؛

(د) الاستقرار الداخلي في البلدان العربية؛

(هـ) الأمن الجماعي للعالم العربي.

لقد كانت حصيلة العمل العربي المشترك حتى اليوم مخيبة للآمال. «إن تفحصاً، وإن مقتضباً، لمسيرة التعاون الاقتصادي العربي يكشف تخلف الانجازات الفاضح عن مستوى النوايا المصرح بها والنتائج المتوقعة في ضوء الأهداف التي وضعتها المجموعة العربية لنفسها»[٥]. ويمكن القول: إن التقصير بادٍ على كل محاور العمل العربي بدليل «أن تبعية العرب لدول الغرب المصنعة تزداد، والتعاون بينهم يتدهور، ولا تحقق قضايا التنمية... تقدماً محسوساً إن لم تكن تراجعت. وينعكس هذا طبعاً على تدني مستوى تحقق الغايات العربية النهائية، مما أدى إلى اتساع الشقة في مستوى الرفاه بين العرب

(٣) جامعة الدول العربية، «تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك»، ص٢٩.
(٤) نادر فرجاني، هدر الامكانية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٥.
(٥) يوسف صايغ، المصدر السابق، ص٢٦.

والقطاعات الأسعد حظاً من البشرية»[٦]. تلك النتائج المخيِّبة للآمال التي أسفرت عنها «حقبة التنمية في العقدين الماضيين... هي شاهد على أننا نعمل بفكر قاصر وجهد عاجز»[٧].

الفجوة التنموية:

الفارق كمّاً ونوعاً:

نبَّه بعض المفكِّرين الاقتصاديين العرب، ممن عالجوا مسألة الفجوة التنموية مع العالم المتقدم، إلى محاذير الوقوع في منزلقات الفهم الخاطىء لكنهها الصحيح. فإذا ما سلمنا بأن غاية التنمية هي تحقيق رفاه الانسان في المجتمع، ورفاه الانسان لا ينسلخ عن القيم التي يقوم عليها السلوك والعلاقات في المجتمع أو عن الرؤية التي يجري من خلالها التمييز في المجتمع بين خير وشر وبين حسن وسيء وبين غث وسمين، فإن الفجوة التنموية لا يصح اعتبارها مترادفة مع الفارق في المستوى المادي للحياة أو في أنماط الاستهلاك من غير النظر إلى الفوارق في مقاييس الكفاية والاستمتاع والسلوك لدى الفرد في مختلف المجتمعات. فالتقدم أو التخلف ظاهرة نسبية لها مؤشرات كمية كما لها مؤشرات نوعية. فليس كل ما في المجتمع المتقدم بالضرورة صالحاً ولا كل ما في المجتمع المتخلف طالحاً[٨].

ويقيناً لا يجوز في حال من الأحوال اتخاذ أنماط الاستهلاك الغربي على أنها هي صورة التقدم التي يتعين على البلدان المتخلفة بلوغه. فعناصر الاستهلاك في مجتمعات الغرب الأكثر تقدماً ليست كلها من ضرورات الحياة في المجتمعات المتخلفة، مهما تباينت الآراء حول ما هو ضروري وما هو من ترف الكماليات أو تفاهاتها في الحياة، وحضارة الغرب الاستهلاكية لا تقوم على إشباع حاجات طبيعية قائمة فحسب وإنما كذلك على خلق حاجات جديدة كل يوم مع تطور الانتاج الذي ينعقد على إشباعها، وبدلاً من أن تكون السوق في خدمة الفرد فتجاري متطلباته وتستجيب لحاجاته فإنها كثيراً ما تستعبده وتستجره إلى مجاراتها والرضوخ لضغوطها. واللحاق بركب التقدم لا يعني بالضرورة التقليد الأعمى لأنماط استهلاك تنطوي على الكثير من هدر الطاقات والامكانات، مما لا قبل لمجتمع متخلف بها، وقد يكون من شأنها إبعاد مسافة الهدف من غير طائل عن منال البلد المتخلف الذي يسعى إلى تحقيق التقدم فتجعله في وضع دائم من الاخفاق والخيبة ومن ثم القنوط، وقد يكون من شأنها تحطيم قيم لدى المجتمع المتخلف قد لا يكون من المجدي أو المناسب أو الضروري تخليه عنها.

(٦) نادر فرجاني، المصدر السابق، ص١٥.
(٧) محمد عزت حجازي «نحو استراتيجية للتطور الحضاري في الوطن العربي»، المستقبل العربي، ١١ / ٧٩، ص١٩.
(٨) أنظر الدكتور حازم الببلاوي، «نحو نظام اقتصادي عربي جديد»، والدكتور جلال أمين، «تنمية أم تبعية اقتصادية؟» (بالانكليزية) كلاهما في كتاب: النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي، الصادر عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وقد يكون أصلح تعريف للتقدم هو ذلك التعريف الذي لا يربطه بأنماط استهلاك معينة وإنما بمدى قدرة الانسان في مجتمع ما على السيطرة على الموارد الطبيعية واستخدام هذه الموارد للوفاء باحتياجات الانسان بأقل تكلفة ممكنة[٩]، بالطبع في ظل نسيج من القيم الحضارية والسلوكية والأخلاقية المقبولة. فالانسان العربي في الدول النفطية الغنية يمكن تصنيفه بين المتخلفين حسب هذا المفهوم، ولو قيس التقدم بالقدرة الاستهلاكية لكان تصنيفه بين المتقدمين جداً[١٠].

مع ذلك، على وجاهة ما سلفت الاشارة إليه من اعتبار، فإن المفهوم الأكثر شيوعاً للتنمية مبني على الرؤية الكمية للفارق في مستوى الحياة بين بلد متقدم وبلد متخلف، ربما لأن ذلك يخدم أغراض البلدان الأكثر تقدماً في إصرارها على أن يكون تطور البلدان المتخلفة على وجه يعزز اندماجها باقتصاد العالم الصناعي وبالتالي تبعيتها له، وربما لأن الغلبة التي حققها الغرب الصناعي على العالم الثالث كانت مقوماتها مادية إلى حد بعيد، وقدرة العالم الثالث على مجابهة ما يطرحه الغرب الصناعي من تحديات مستمرة ذات مرتكزات مادية تبقى إلى حد ما رهناً بإمكاناته (أي بإمكانات العالم الثالث) المادية. فمع الاقرار بأن القيم الاجتماعية والحضارية والثقافية يجب أن يكون لها مكان الصدارة في معايير التقدم والتخلف، فإن حال البؤس المطلق التي تتخبَّط فيها قطاعات واسعة من شعوب العالم الثالث لعدم حيازتها شروط الحياة الكريمة في حدودها الدنيا، من جهة، وطغيان القوة المادية التي يمتلكها الغرب، والتي مكَّنته في الماضي من سحق شعوب العالم الثالث واستغلال ثرواتها وإمكاناتها والتي تمكنه اليوم من تهديد مصالح تلك الشعوب باستمرار وتعريضها لأفدح الأخطار حتى في سيطرتها على مواردها وفي صميم قيمها، من جهة ثانية، والانفتاح الكبير الذي لا مرد له والذي فرضه التقدم الهائل في تكنولوجيا النقل والمواصلات والاعلام كما فرضته صبوة العالم الثالث إلى نشدان العلم الحديث من مناهله، من جهة ثالثة، كلها لم تعد تترك مجالاً أمام العالم الثالث لتجاهل أهمية التنمية المادية كمطلب في ذاته ولذاته. وهذا غير الجزم بأن أنماط الاستهلاك الغربية تصلح هدفاً لتنمية العالم المتخلف. وقد يكون الأسلم، عند بحث الفجوة التنموية المادية، أن تتخذ مؤشراً على مدى التقدم أو التخلف يستفاد منه في تخطيط العمل المستقبلي لا مقياساً حصرياً لمدى التقدم أو التخلف، ولكل مجتمع متخلف من ثم أن يعين حدود كفايته في توجهاته التنموية في ضوء ما يأخذ به من اعتبارات نوعية ومن قيم.

طرفان للفجوة:

إن رؤية المعالجة التي تطرح عادة للفجوة التنموية القائمة بين العالم العربي والعالم الصناعي لا تقيم اعتباراً كافياً فيما نرى لأمر بديهي، وهو أن أية فجوة لها حدَّان، وأن الفجوة التنموية استطراداً هي عبارة عن فاصل بين حدين أو بين طرفين،

(٩) الدكتور ابراهيم سعد الدين «ملاحظات حول مفهوم التنمية والاعتماد على النفس، الصندوق الكويتي للتنمية، المصدر السابق، ص١٦٠.
(١٠) المصدر السابق نفسه ص١٦٠.

طرف أعلى هو طرف التقدم الذي ينعم به العالم الصناعي وطرف أسفل هو طرف التخلف الذي يتخبَّط فيه العالم العربي، ودرجة التخلف العربي بمعناه المادي تقاس عموماً ببعد المسافة بين هذين الحدين، وبالتالي فإن أي جهد إنمائي يبذل لا بد أن يستهدف فيما يستهدف تقليص هذه المسافة ومن ثم إزالتها.

من الطبيعي أن يتركز الجهد الانمائي في البلدان المتخلفة عامة على السعي إلى معالجة أسباب التخلف توخياً للنهوض بالحد الأسفل وتقريبه من الحد الأرفع، أي أن المنطلق في محاولة إغلاق الفجوة هو تحريك الحد الأسفل قدماً إلى فوق لا الضغط على الحد الأرفع إلى تحت. والمنطق الذي يقوم عليه هذا المنحى هو أن التخلف عند الحد الأسفل شأن يعني البلد المتخلف وعليه هو أن يتغلب على تخلفه، وأما التقدم عند الطرف الأعلى فانجاز هو من صنع العالم المتقدم ولا شأن للبلدان المتخلفة به. ولكن لا يفوت المتتبع للفكر التنموي أن يلاحظ الاتجاه الواضح نحو اعتبار التخلف آفة خطيرة، أو على الأقل ظاهرة سلبية في العالم تقع مسؤولية التصدي لها على عاتق الجميع، على عاتق الدول الصناعية كما على عاتق الدول النامية، لا بل إنها تقع على عاتق الدول الصناعية قبل غيرها، وذلك، من جهة، نظراً لما تملك الدول الصناعية من إمكانات وقدرات يمكن أن توظف في المساعدة على تسريع عملية التنمية، ومن جهة ثانية لما يعود عليها من الفوائد المباشرة وغير المباشرة من جراء تنمية المجتمعات المتخلفة في العالم. وعلى قاعدة هذا الفهم قامت مؤسسات دولية إنمائية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء وسائر المؤسسات المتخصصة المتفرعة عن الأمم المتحدة والتي تنشط في مجالات التنمية في حقول اختصاصاتها، وعقدت دورات الأمم المتحدة واجتماعاتها التي خصصت لموضوع التنمية كما نظمت المؤتمرات الدولية، ووضعت الدراسات الدولية المختلفة التي أكّدت على هذه الحقيقة.

ومما يذكر في هذا الصدد الموقف الذي اتخذته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في قرارها الصادر في أول أيار ١٩٧٤ والذي تميز بما بني عليه من وعي لأهمية العمل على إغلاق الفجوة التنموية القائمة بين العالم الصناعي والعالم المتخلف. فقد جاء في فاتحة القرار إعراب عن «العزم الجماعي للأسرة الدولية على العمل بإلحاح على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يرتكز على العدالة والمساواة والتواكل والمصلحة المشتركة والتعاون بين كل الدول، بصرف النظر عن أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من شأنه ردم الفوارق ورفع الظلامات وإزالة الهوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة وتأمين تسارع متواصل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تحقيق سلام وعدالة للأجيال الحاضرة والمقبلة». وصوَّر موقف الأمم المتحدة العمل على تنمية المجتمعات المتخلفة بوضوح على أنه حق للبلدان النامية وواجب على البلدان المتقدمة، إذ جاء فيه: «لم يعد بالامكان عزل مصالح البلدان المتقدمة عن مصالح البلدان النامية... فهناك تشابك وثيق في العلاقة بين رخاء البلدان المتقدمة ونمو البلدان النامية وتنميتها،... ورخاء المجموعة الدولية إجمالاً يتوقَّف على رخاء الأجزاء المكونة لها. فالتعاون الدولي من أجل التنمية هو الهدف المشترك والواجب الجماعي لكل البلدان».

وإذا كان إسهام الدول الصناعية في تنمية البلدان المتخلفة دون المستوى المطلوب أو الهدف المرتجى حتى اليوم فذلك عائد إلى حد ما إلى أن الدول الصناعية لم تتصرف حتى اليوم كما كان ينبغي بوحي الادراك أن إسهامها في التنمية يجب أن يكون، لا من

قبيل الاحسان أو من قبيل الرضى بشر لا بد منه، وإنما من قبيل الاضطلاع بواجب ومسؤولية. ولو فعلت لأجزلت في البذل، ولو على حساب بعض تقدمها هي، لتؤمن للبلدان المتخلفة وتيرة نمو أسرع من وتيرة نموها هي، إذ بذلك فقط تضيق مع الوقت شقة الفارق التنموي بينها وبين البلدان المتخلفة. أما الواقع فكان خلافاً للمرتجى: فمعدل تقدم الدول المتخلفة بطيء بينما الدول المتقدمة تواصل تقدمها السريع نتيجة التكاثر الذاتي للتكنولوجيا. وحين تصل الدول النامية إلى المستوى المحدد من معايير التقدم ومؤشراته فإن هذا المستوى يصبح متخلفاً قياساً على المستوى الذي تكون قد بلغته الدول المتقدمة في خلال ذلك(١١). كأني بالبلد المتخلف كدابة يربط عليقها على مسافة ثابتة من رأسها فتسير قدماً لبلوغه ولا تبلغه.

عبَّر أحد المفكرين العرب عن هذا الواقع فقال أن «قضية الفجوة الداخلية الكبيرة بين ما يسمى بالعالم المتخلف أو العالم الثالث أو العالم النامي والعالم الصناعي المتقدم تكاد تصبح أو يكاد يصبح التركيز عليها رياضة في اللاجدوى بمعنى أن العالم النامي بحاجة إلى أن يركض ويركض ليجد نفسه في النهاية إما في موقعه بالنسبة للدول المتقدمة أو يجد نفسه وقد زادت الفجوة بينه وبينها»(١٢) وعبَّر آخر عن هذه الظاهرة بالقول: «يبدو من قبيل المهزلة عقد الهدف على شيء يمعن في البعد عنا كلما تحركنا في اتجاهه»(١٣).

يتراءى لي أن العالم العربي يجب أن يقف موقفاً متميزاً خاصاً من مسألة المشاركة في عملية التنمية بين طرفي الفجوة، وذلك انطلاقاً من واقع التداخل، أو الاعتماد المتبادل، بين العالم العربي والعالم الغربي. فكما إن العالم العربي هو بأمسّ الحاجة إلى إسهام الغرب المصنع في تعزيز مسار التنمية العربية بما أوتي من تفوق في العلم والتكنولوجيا والادارة وغيرها من مقومات العمل الانمائي، فإن الغرب كان ويبقى مديناً للعرب، بما أوتوا من ثروات طبيعية ومالية، في استمرار ما ينعم به من نمو واستقرار ورفاه. ولكن الغريب أن ظاهرة التواكل هذه، بدلاً من أن تتحول إلى ظاهرة تكامل وتكافل تحولت، بكلا شقيها، إلى تبعية في اتجاه واحد، تبعية العرب للغرب. فأضحى الغرب هو الذي يتحكّم بإمداده لنا، وهو الذي يتحكم بإمدادنا له. وأمسى البعض يقول بخطأ الاعتقاد «أن في الامكان أن نتخلص من التخلف ونحقق نهضة حضارية جديدة بمساعدة القوى الاستعمارية السابقة أو الأمبريالية الجديدة. فهذه الدول لم تحقق تقدمها إلا بفضل استغلالها للدول المتخلفة وللمنطقة العربية بالذات. وتخلف هذه الدول الأخيرة ضمان من ضمانات استمرار تقدم الدول المتقدمة. وحين تمنح الدولة المتقدمة مساعدات للدول المتخلفة فهي تعيدها بشروط مجحفة، وفي صورة استهلاكية أو خبرة غير مفيدة، لا تقصد إلى أكثر من محاولة تخفيف التخلف ولا يمكن أن تهدف إلى مساعدة الدول المتخلفة للتخلص من اعتمادها على الدول المتقدمة أو على الأقل ارتباطها بها»(١٤).

(١١) محي الدين صابر، «الأبعاد الحضارية لاستراتيجية العمل العربي المشترك»، المستقبل العربي، ٤ / ١٩٨٠، ص٢٧.
(١٢) الدكتور يوسف صايغ، «هل هو نظام اقتصادي جديد حقاً»، الصندوق الكويتي للتنمية، المصدر السابق، ص١٥٥.
(١٣) الدكتور جلال أمين، المصدر السابق، ص٢٧ (بالانكليزية).
(١٤) محمد عزت حجازي، المصدر السابق، ص٢٢.

أما الموقف المتميز والخاص الذي يتعين على العرب أن يقفوه حيال هذا الواقع فهو مستمد من الحقيقة البديهية التي غدت بلا ريب واضحة: فبقدر ما يقترن التخلف بالفجوة التنموية بين العالم العربي والغرب الصناعي، وبقدر ما يتمحور الجهد التنموي على تقليص الشقة بين طرفي الفجوة، ومن ثم اغلاقها، فإن العمل المطلوب على الفجوة لا بد أن يتوخى أما رفع الحد الأسفل (عند طرف التخلف) صعداً أو الضغط على الحد الأرفع (عند طرف التقدم) سلباً أو الأمرين معاً.

بالطبع، لا مندوحة عن بذل كل جهد انمائي ممكن لرفع مستوى الحياة في العالم العربي ومن خلال ذلك رفع الطرف الأسفل من الفجوة إلى أعلى. فهذا مطلب انمائي خالص، يتوجب العمل على تحقيقه بصرف النظر عن وجود فجوة تنموية مع العالم الخارجي الأكثر تقدماً، وبصرف النظر عن اتساع الهوة بين طرفيها، وبصرف النظر عن مسارها الزمني سواء كانت آخذة في التعاظم أو في التقلص. فهو مطلب يتناول التخلف في وجهه الانساني المطلق.

ولكن للتخلف أيضاً وجهاً نسبياً مقارناً قد لا يقل خطورة عن وجهه المطلق وعلى العرب أن يدركوا، فيما هم يعملون على رفع مستوى حياتهم ومن ثم رفع الطرف الأسفل من الفجوة إلى أعلى، إنهم أيضاً يغذون اتساع الفجوة من ثرواتهم ويساعدون على تصاعد الطرف الأعلى إلى أعلى، وأنهم من أجل تغذية الفجوة يستغلون ثرواتهم على نحو لا يخدم بالضرورة مصلحتهم الذاتية لا في المنظور القريب ولا البعيد، لا بل على نحو ربما يؤذي مصلحتهم إلى حد ما في المدى القصير وإلى حد أبعد في المدى الطويل. وعليهم بالتالي أن يدركوا أنهم، من حيث يمسكون بشريان من شرايين تغذية الفجوة، قادرون على التأثير على فارق السرعة في النمو بينهم وبين العالم الغربي الصناعي.

موقع العمل العربي المشترك من الفجوة:

فالسؤال البديهي الذي يتبادر إلى الأذهان هو: لماذا يواصل العرب تغذية فجوة هي في الواقع مقياس تخلفهم عن ركب التقدم في العالم. لماذا لا يوظفون قدرتهم في محاربة تخلفهم النسبي وليس فقط في محاربة تخلفهم المطلق، وذلك بالعمل على تقليص الشقة من خلال التأثير على الفجوة في كلا طرفيها الأسفل والأعلى، وهم قادرون على ذلك. لماذا لا يكون حرص العرب على تقدم الغرب الصناعي واستقراره مجانياً، لماذا لا يكون في مقابل حرص من الغرب على تقدم العرب واستقرارهم؟

أما كيف يمكن أن يمارس العرب ضغطهم على الطرف الأعلى من الفجوة، طرف التقدم الذي ينعم به الغرب الصناعي، فبحثه متشعب وطويل. حسبي هنا التنويه بما يجب أن يكون عليه منطلقه. فالضغط المقصود يجب أن يكون سبيلاً لافهام العالم الأكثر تقدماً أنه في استمرار تقدمه مدين إلى حد ما للعطاء العربي، وهو بالتالي مطالب بالتضحية الطوعية ببعض السرعة في تقدمه من أجل مزيد من السرعة في تقدم العالم العربي، واستطراداً العالم الثالث ككل، وإن ذلك مفروض لا احساناً وإنما انصياعاً

لداعي الواجب والمسؤولية، وأن الاستقرار في العالم كل لا يتجزأ، فلا استمرار لاستقرار الرخاء في الغرب مع استمرار الاضطراب والتخلف في بقية العالم. ويمكن للعالم الصناعي أن يترجم ذلك إلى سياسة وممارسة بزيادة المبالغ المخصصة للمساعدات الانمائية وباعتماد الحوافز اللازمة، من ضريبية وتنظيمية وقانونية، التي تساعد على توجيه الاستثمارات الخاصة صوب العالم المتخلف وانتقال التكنولوجيا والتقنيات الادارية إليه وتحسين المستوى النوعي للانسان فيه، كل ذلك طبقاً لاستراتيجية عربية تنموية واضحة المعالم. وحتى يكون هذا التوجه فاعلاً في تضييق شقة الفجوة التنموية فيجب أن يتقبل العالم الصناعي الغربي أن يتم ذلك على حساب بعض السرعة في تقدمه. وإذا لم يأت ذلك من الغرب تطوعاً، فمن حق العربي أن لا يبقى متطوعاً في امداد العالم الأكثر تقدماً من ثروته لينمّي بُعد الشقة معه.

ليس في ما نقول دعوة إلى التخريب على الغرب الصناعي. فهذا ليس وارداً ولا يجوز أن يكون وارداً في حساب العرب. وإنما المقصود أن يعي العربي أنه في التماس المساعدة الانمائية من الغرب الصناعي لا يقف موقف المتسول المستجدي. فهو يقبض على قوة تفاوضية جبارة وعلى الغرب أن يتنبه إلى ذلك في تعاطيه مع العالم العربي. المهم إظهار العملية على أنها عملية تبادل بين الغرب والعرب، لا مجرد عطاء من الغرب إلى العرب. فالعرب يغذون نمو الغرب واستقراره، ومن حقهم أن يطالبوا في المقابل بأن يغذي الغرب تنميتهم واستقرارهم. ولن ينقطع العرب عن إمداد العالم الصناعي بما يملكون من مقومات نموه طالما أن العالم الغربي يواصل امداد العرب بما يحتاجون من مقومات تنميتهم.

وإذا كنا نطرح الموضوع في سياق الحديث عن العمل العربي المشترك فذلك لسببين: أولاً، لأن للعرب موقعاً خاصاً في مجال المبادرة إلى عمل ما على هذا الصعيد من حيث أنهم يملكون من الثروة والامكانات ما لا يتوافر لكثير غيرهم من شعوب العالم الثالث. ثانياً، لأن مثل هذا العمل لا يختص ببلد دون آخر وإنما لا بد أن يكون موضوعاً من مواضيع عمل عربي مشترك. لذلك حق لنا القول أن هذا المنحى ينبغي أن يدخل في تصورات أي استراتيجية للعمل العربي المشترك. وبغير ذلك ستبقى الفجوة التنموية بين العرب والغرب آخذة في الاتساع، وتزداد تبعية العرب للغرب مع الزمن عمقاً، ويظل العربي إلى أجل غير محدود أسير عقدة التخلف والدونية.

إن الغاية المتوخاة كانت حتى اليوم من ناحية أو من أخرى موضوع مؤتمرات ولقاءات وقرارات دولية، ولكن التقدم على طريق تحقيق هذه الغاية ما زال في منتهى البطء، وفي أحيان كثيرة كانت تحدد أهداف رقمية لحجم المساعدات المطلوبة من بلدان العالم الصناعي وتبقى النتائج المحققة دون الأهداف المعلنة بفارق كبير. لذلك، مع متابعة الحوار على كل صعيد من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة، فمن المهم أن تكون تلك الأهداف وسبل تحقيقها لا مجرد موضوع لحوار لا نستطيع أن نتكهن بمآله. وإنما من عناصر استراتيجية عمل عربي مشترك في شقيه الانمائي والتكاملي.

وهكذا هنا أيضاً، في حربنا على التخلف، كما في المواجهة مع الصهيونية، نجدنا ندعو إلى استخدام سلاح الثروة العربية.

إن قوتنا اليوم هي في ثروتنا الطبيعية والمالية. فلماذا لا نستخدم قوتنا هذه في مغالبة الفجوة التنموية بيننا وبين الغرب الصناعي؟

إنك لتلمس رغبة أكيدة، على صعيد التنمية القطرية، في تقليص الفجوة التنموية داخل كل قطر، ومن بواعثها المسلّم بها الحرص على تأمين أسباب الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل كل قطر، وتلمس رغبة معلنة، على صعيد العمل العربي المشترك، في تقليص الفجوة التنموية بين مختلف الأقطار العربية، ومن بواعثها الوعي لأهمية تأمين أسباب الاستقرار السياسي والأمني داخل الاسرة العربية، وهناك تسليم بوجود فجوة تنموية خطيرة بين العالم العربي والعالم المصنع، فما بال العرب لا يحرصون على اغلاق هذه الفجوة بقدر ما يحرصون على المحافظة على استقرار العالم الصناعي. ما بال العرب يمنحون العالم المتقدم استقراراً مجانياً، في حين أن المقابل يجب أن يكون اقبالاً واندفاعاً والتزاماً من الغرب في العمل على اغلاق تلك الفجوة صوناً لمصلحته هو في الاستقرار وليس فقط خدمة للمصلحة العربية.

وإذ نتحدث عن امكان الضغط على الطرف الأعلى من الفجوة فـإننا لا نجهـل احتمالات ردود الفعل التي قد تصدر عن الدول الكبرى التي قد لا تخلو من الشراسة. وما زلنا نذكر ما صدر من مواقف عن الولايات المتحدة الأميـركية، حفلت بـالتهديـد والوعيد، عندما شهرت الدول العربية النفطية سلاح النفط أثر حرب ١٩٧٣، ثم ما لبثت أن أغمدته بعد ستة أشهر وقبل أن تتحقق كل الغاية من استلاله[١٥].

وإذ نركّز على ما يمكن تحقيقه بالعمل العربي المشترك على صعيد الضغط على الفجوة التنموية مع العالم المتقدم فأننا لا نغفل أن بالامكان تحقيق أكثر منه بالتنسيق بين المجموعة العربية وسائر بلدان العالم الثالث. فكما أن العرب يقبضون على قوة ضاغطة لا يستهان بها من خلال ما يمتلكون من ثروات نفطية ومالية وغيرها، فإن قوتهم هذه ستكون أكثر فاعلية فيما لو تلاقت استراتيجية العمل العربي المشترك مع استراتيجية دول نفطية أخرى داخل العالم الاسلامي كأندونيسيا ونيجيريا، وغيرها من الدول داخل العالم الثالث الأوسع كفنزويلا والمكسيك. وستكون القوة الضاغطة أبعد أثراً أيضاً فيما لو تواكبت استراتيجية العرب في هذا المضمار مع استراتيجية مجموعات أخرى من دول العالم الثالث تتحكم بمصادر مواد أولية أخرى. «فعلى سبيل المثال تسيطر أربع دول (زامبيا، شيلي، زائير، بيرو) على أكثر من ٧٠ بالمائة من صادرات النحاس. كذلك تسيطر دولتان من دول العالم الثالث على ثلاثة أرباع صادرات الرصاص، وخمسة (من بينها اوستراليا) على أكثر من ٩٠ بالمائة من صادرات الألمنيوم غير المصنّع»[١٦].



(١٥) أنظر مروان بحيري، تهديدات الولايات المتحدة بالتدخل ضد النفط العربي ١٩٧٣ – ١٩٧٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بالانكليزية).

(١٦) الدكتور حازم الببلاوي، المصدر السابق، ص ٧٢.

٢- لبنان والتكامل العربي

لبنان ومسالك العمل العربي:

كثيراً ما يطالع الباحث في أدب العمل الاقتصادي العربي المشترك، ابراز واضح للتمييز بين نظرتين:[١٧]

– نظرة تركّز على وجود قطاع عربي مشترك تجب تنميته تبعاً لاستراتيجية تقوم على تجميع وتنسيق وترشيد العمل في اطار ذلك القطاع من منطلق مثلث الزوايا قوامه: صيانة الأمن العربي ومساندة التنميات القطرية والسعي نحو التكامل القومي.

– ونظرة ترتكز على أن التنمية بطبيعتها عملية شاملة، يشكل النمو الاقتصادي عمودها الفقري ولكنه لا يستوعبها كاملة. فمقاصد التنمية العربيـة تنصبّ على بنـاء مجتمع عربي جديد، وهذه عملية متشعبة ومتشابكة في ما يتداخل فيهـا من عوامـل وما يترتب عليها من تأثيرات. لذلك فإن نقطة البدء في تصور استراتيجية عربية يجب أن تكون محاولة استشراف معالم هذا المجتمع الذي يريد العرب بناءه. وفي ضوء هذا الهدف الاستراتيجي يمكن تقويم أي شكل يحدد للعمل العربي المشترك الآن.

لا ريب في أن كفة النظرة الثانية، تلك النظرة التي تقضي باعتماد التخطيط التنموي الشامل للتكامل العربي على كل صعيد، سترجح فيما لو جرت موازنة بينها وبين النظرة الاولى في ضوء ما تنطوي عليه كل منهما من التزام بقضية التكامل والانماء العربيين وما تقترن به من سلامة المنهج في السعي إلى تعظيم الفائدة من العمل المشترك. وهي أقرب إلى مفهوم الاستراتيجية أساساً من النظرة الاولى. ولكن مهما قيل في تأييد هذه النظرة، فإن الواقع العربي لم يسمح حتى الآن بمقاربة سلوك المسلك الـذي تمليه، ولا يبدو أن ذلك سيكون قريب التحقيق. ثم أن موقع لبنان في أي توجه مبني على هذه النظرة لا يختلف عن موقع أي قطر عربي آخر. لذلك، مع اداركنا لسلامة هذه النظرة وتفوقها نظرياً فإننا لا نرى داعياً للتوغل في موضوعها هنا.

أما القطاع الاقتصادي العربي المشترك، وهو موضوع النظرة الاولى، فللبنان شأن في جانب منه. لقد انبثق من التجربة اللبنانية نموذج من العمل العربي المشترك يجب أن يكون مفيداً في اغناء تجربة الانماء والتكامل العربيين.

مما يذكر أن لبنان شارك في كل الاتفاقيات أو المشاريع العربية ذات الطابع العربي الشمولي أو الجماعي ولم يشارك في الاتفاقيات أو المشاريع العربية المتعددةالأطراف التي

(١٧) اسماعيل صبري عبدالله، «تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية»، المستقبل العربي، ٣/٧٩، ص٤٢ – ٤٣.

ضمت عدداً محدوداً من الأقطار العربية. فلبنان أحد أطراف اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة عام ١٩٥٠ والاتفاقية العامة للتجارة والترانزيت الموقعة عام ١٩٥٣ وهو عضو في الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي صندوق النقد العربي وفي المنظمات العربية المتخصصة التي أنشأتها جامعة الدول العربية. ولكنه ليس طرفاً في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي أقرت عام ١٩٥٧ أو في السوق العربية المشتركة التي انبثقت منها عام ١٩٦٤، ولا في المشاريع الاقتصادية أو المالية أو الانتاجية المشتركة التي أصبح مجموعها الآن ١٢١ مشروعاً، منها ٨١ مشروعاً عربياً مشتركاً و٤٠ مشروعاً عربياً – دولياً مشتركاً[١٨].

ويبدو أن أكثر الفضل في قيام ما يشار إليه عادة بالقطاع الاقتصادي العربي المشترك، على ضآلته نسبياً، يعود إلى المشاريع المشتركة لا إلى الاتفاقيات. والفرق بين العاملين بيّن وظاهر من حيث وقعهما على مسار التنمية والتكامل العربيين. ففيما تشكل المشاريع المشتركة ما يمكن اعتباره مبادرات فوقية، فإن الاتفاقيات (وبخاصة الاتفاقية العامة للتجارة والترانزيت واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية) ترمي أيضاً إلى تحفيز المبادرات الفردية وتنشيط القطاعات الخاصة على صعيد التبادل والتعامل ومن ثم التكامل بين الأقطار العربية المشاركة في تلك الاتفاقيات. وفيما تنبع المشاريع التنموية المشتركة من قرارات تتخذها عن عمد دول عربية أو مؤسساتها، فإن الاتفاقيات تقصد تأمين شروط النمو الذاتي والتلقائي في العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية. وفيما تجسد المشاريع ارادة مشتركة بين دول عربية على تنفيذ عمل معين في مجال محدد، هو المشروع، فإن من شأن النمو الذاتي التلقائي الذي ترمي الاتفاقيات إلى خلق شروطه أن توثق اقتصادياً علاقات الناس بالناس عبر الحدود السياسية الفاصلة بين البلدان العربية. وقد نجح لبنان في هذا المجال إلى حد مشهود حيث أخفقت الاتفاقيات اخفاقاً ذريعاً في تعميم آفاق التواصل الاقتصادي بين القطاعات الخاصة في سائر البلدان العربية.

والفضل في هذه الظاهرة، ظاهرة الصمود الاقتصادي، يعود، من جهة، إلى أن المواطن اللبناني الذي لم يبرح موطنه وظل مقيماً في لبنان استطاع إلى حد ما، وبقدرة تدعو إلى الاعتزاز، أن يقهر واقعه ويستمر في السعي والانتاج على الرغم من كل ما يدور حوله، ويعود من جهة ثانية إلى أن كثيرين من أصحاب الكفاءات والامكانات غادر لبنان إلى أرجاء المعمور، وأكثرهم انتشروا في العالم العربي بالذات، طلباً للأمن والرزق معاً، وقد سجل الكثيرون منهم نجاحاً باهراً في أعمالهم وأطلقوا دفقاً جديداً من المال ورأس المال في اتجاه وطنهم الام لبنان، مما ساعد إلى حد لا يستهان به على المحافظة على الوضع النقدي اللبناني وعلى استمرار عجلة النشاط الاقتصادي بوجه عام في حال من الدوران ولو على مستوى من الوهن.

وهكذا فإن الأزمة التي انفجرت عام ١٩٧٥ لم تسفر عن انهيار اقتصادي، كما كان يمكن أن تسفر، وإنما بقي شريان الحياة ينبض في الاقتصاد اللبناني، كما لم تؤد الأزمة إلى قطع أوصال الاقتصاد اللبناني عن الاقتصاد العربي المجاور على مستوى التفاعل والتكامل، وإنما على النقيض من ذلك، عززت الأزمة تلك الأوصال وأسبغت عليها

(١٨) جامعة الدول العربية، المصدر نفسه، ص ٢٥ – ٢٦.

وجهاً جديداً أكثر التصاقاً بظاهرة الامتداد البشري اللبناني في العالم العربي. فمع تطور الأزمة ازدادت روابط المصلحة بين لبنان والعالم العربي عمقاً، ولكن مع هذا التطور ازداد تيار الشعور القطري في لبنان حدة وازداد وجه دعاتها سفوراً. ومرد ذلك إلى أن تطور تلك الروابط لم يكن عفوياً أو طبيعياً أو ارادياً، وإنما كان من قبيل الارتماء الذي كان للقوة الطاردة من لبنان في بواعثه نصيب أكبر مما كان للقوة الجاذبة إلى البلدان العربية. ثم أن ظاهرة انتعاش العصبية القطرية ليست قاصرة على لبنان. فالمرحلة تشهد رجحان المشاعر الانعزالية لدى العديد من الشعوب العربية بعد النكسات والخيبات التي أصابت العرب في مسيرتهم المشتركة حتى اليوم. لا نغالي إذا قلنا أن المرء ليلمس، وهو يجوب العالم العربي، بوادر عصبيات قطرية، أحياناً بمستوى المشاعر الانعزالية، لدى المصري والعراقي والكويتي والسوري والجزائري والسوداني والسعودي واللبناني والفلسطيني وغيرهم. وفي لبنان انعزالية جديدة ترفد الانعزالية التقليدية.

كأنما قدر لبنان، كما قدر العرب أجمعين، أن لا يسير التقارب الاقتصادي مع التقارب السياسي بوتيرة طردية وإنما دائماً تقريباً بوتيرة عكسية، فهذا لبنان يشهد موجة جارفة من الردة السياسية الانكماشية في وقت يتعمق فيه اعتماده الاقتصادي على التعامل مع العالم العربي وتتوثق روابط مصلحته معهم. وهذه اطراف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، وفي مقدمها مصر وسوريا والعراق والاردن، أنظر إلى ما حل بالعلاقات السياسية بينها. وسيظهر من الحال في لبنان أن عاجلاً أو آجلاً، كما ظهر من مآل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، أن قوة في الروابط الاقتصادية على ضعف في الروابط السياسية لا تعيش. ولا بد من الاقرار بأن الأساس في العلاقات العربية هو السياسة لا الاقتصاد. فلا تنشدنّ العافية الاقتصادية في العلاقات العربية وسط جو غير معافى سياسياً. وبقدر ما يصح هذا القول فإن عدم احراز تقدم محسوس على صعيد العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى اليوم يمكن تحميل السياسة تبعته إلى حد بعيد. والعبرة التي نستخلصها هي أن الاقتصاد لا يمكن أن يقدم على السياسة في أي مسعى لتحقيق التقارب الأصيل بين البلدان العربية، وإذا ما كان ذلك فمسيرة التقارب الاقتصادي تبقى معرضة للانتكاس مع انتكاسة العلاقات السياسية.

درس من التجربة اللبنانية:

أما التجربة اللبنانية فتوحي الينا بعبر نخص بالذكر منها اثنتين:

أولاً، أن للبنان دوراً في أي عمل عربي مشترك، اقتصادياً كان أو غير اقتصادي، مثله في ذلك مثل أي عضو فاعل في الاسرة العربية. ولكن الأزمة التي عصفت بهذا البلد الصغير جعلته في وضع أضحى معه من الضروري أن يكون هو موضوع عمل عربي مشترك، سواء من حيث ضرورة انقاذ جنوبه من الأخطار المحدقة به أو من حيث ضرورة المساعدة على اعادة إعمار الجنوب ولبنان ككل حتى يستعيد قدرته على القيام بدور فاعل على الصعيد العربي.

ثانياً، أن نموذج النمو الذي حققه لبنان في علاقاته الاقتصادية مع العالم العربي على قاعدة نشاطات القطاعات الخاصة والمبادرات الفردية يجب أن ينبه إلى ضرورة الحرص على تطوير الاجواء الصالحة لنمو هذا الجانب من التعامل والتكامل العربيين.

وما يمكن أن يقال دعماً لهذه الدعوة كثير لا يتسع المجال هنا للاحاطة به من كل جانب، ولا ذلك ضروري أساساً، نظراً إلى أن الفوائد التي يمكن أن تترتب على تنمية القطاع الخاص الناشط على مستوى التعامل والتكامل العربيين معروفة وقد كتب الكثير حولها. حسبنا التأكيد هنا على ضرورة اعارتها مزيداً من الاهتمام، فلا تبقى الجهود المبذولة لتعزيز العمل المشترك قاصرة على المبادرات الفوقية، أي على مشاريع أو مؤسسات تشارك فيها الدول العربية مباشرة، وإنما تأخذ بقسط منها المبادرات الخاصة.

لقد تنبه الاقتصاديون العرب ونبهوا إلى أهمية اتاحة المجال للدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص الذي تحفزة دوافع الربح والذي يتطلب انماؤه اطاراً مؤسسياً ومناخاً عاماً ملائمين. وقد جاء في احد استنتاجات ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك[19]: «إن غياب الحافز الربحي ضعف أساسي في مجمل مسيرة العمل الاقتصادي المشترك، ومن الخطأ الفادح أن تبقى مجالات الاستثمار المربح مغلقة في وجه الأموال العربية الباحثة عن استثمارات رابحة». وضرورة المزاوجة بين التخطيط المركزي العام وبين تنشيط آليات السوق يجب أن تكون من المسلمات في أي منطلق انمائي عربي شامل. ولا تبرز كوامن الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في التنمية والتكامل العربيين كما تبرز في التجربة اللبنانية. ذلك لأن النظام الاقتصادي اللبناني كان وما يزال من أكثر النظم الاقتصادية في العالم العربي اعتماداً على القطاع الخاص وأقربها إلى حرية النشاط والحركة والممارسة في شتى وجوهها.

القطاع الخاص والتكامل التلقائي:

الاقتصاد اللبناني نما وتطور ليكون مكملاً للاقتصاد العربي ومتكاملاً معه ومرتبطاً به، وذلك على نحو عفوي وتلقائي، ربما كما لم يتحقق لأي بلد عربي آخر حتى في ظل الاتفاقات المعقودة بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي العربي. والبينات على هذا الواقع مرئية وكثيرة.

أولها الامتداد البشري اللبناني، إذ يندر أن تجد بلداً عربياً ليس فيه وجود لبناني بشري، وفي بعضها كثافة سكانية لبنانية لا يستهان بها، كالمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي. ففي طول العالم العربي وعرضه تجد اللبنانيين يعملون جنباً إلى جنب مع أشقائهم العرب في البلدان المضيفة في كل مجالات النشاط والانتاج ويقومون من خلال ذلك بقسط في حركة التنمية العربية.

(١٩) المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي دعت إليه جامعة الدول العربية بغداد، ٦ – ١٢ أيار ١٩٧٨.

ولا يفوت المراقب أن يتبين البعد العربي المتميّز في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي الذي يدور داخل لبنان أو انطلاقاً منه، وهذا ينطبق على التجارة الخارجية والحركة المصرفية والانتاج الزراعي والصناعي كما ينطبق على حركة الفنادق والمستشفيات والجامعات والمرفأ والمطار والصحافة والطباعة والنشر والطرق والمواصلات وسائر المرافق.

فتجارة لبنان الخارجية كان فيها قبل نشوب الأحداث عام ١٩٧٥ الاستيراد والتصدير واعادة التصدير والتجارة المثلثة وتجارة العبور، وكثير منها يشمل هذا البلد العربي أو ذاك طرفاً فيها. ولا شك في أن تجارة لبنان الخارجية تفوق كثيراً طاقة سوقه الداخلية على الاستيعاب، ولا يفسر حجم تلك الحركة إلا انفتاح لبنان على الخارج، ولا سيما على بلدان المشرق العربي.

والجهاز المصرفي اللبناني بلغ الشأو الذي بلغه كماً ونوعاً، تأثيراً ومستوى، بفضل انفتاحه على العالم العربي، وخصوصاً المشرق العربي. فبلد بحجم لبنان، إذا ما قيس بعدد سكانه أو بحجم انتاجه القومي أو مستوى دخله الوطني أو أي مؤشر آخر، ما كان ليستوعب هذا العدد الضخم من المصارف، وبينها مؤسسات أصبح لها منزلة دولية، لولا توسعه في في خدمة الحركة الاقتصادية والمالية في البلدان العربية المجاورة. ومما يلفت النظر أن عدداً مرموقاً من البلدان العربية أو مؤسساتها ممثلة تمثيلاً مباشراً في الجهاز المصرفي اللبناني، فنجد بين المصارف سورياً وعراقياً وأردنياً وسعودياً وليبياً وتونسياً ومصرياً، ونجد في بعض المصارف مساهمات هامة مباشرة أو غير مباشرة من الكويت وقطر وغيرها، كما نجد مكاتب تمثيل لمؤسسات مصرفية أو مالية عربية عديدة. وقد زاد عدد المصارف العاملة في لبنان منذ انفجار الأحداث عام ١٩٧٥ بضعة مصارف، بعضها بمساهمات من متمولين عرب أو من لبنانيين يعملون في سائر البلدان العربية، وبخاصة الخليجية منها.

والصناعة اللبنانية نشأ الكثير منها أساساً ليلبي بعض حاجات الأسواق العربية. وكذلك سائر المرافق والنشاطات العامة والخاصة، فقد تطور الكثير منها تجاوباً مع تطور الحاجات في المشرق العربي عامة.

إن مَنْ يحلل الاقتصاد اللبناني يجد العجب إذا ما نظر إليه بالاستقلال عن محيطه العربي، ويبطل العجب إذا ما وضعه في موقعه الصحيح في اطار التكامل مع محيطه. إنك لتجد نصيباً للخدمات في الناتج القومي أكثر ارتفاعاً مما هو عليه في كثير من بلدان العالم، وتجد قطاعات معينة، كالقطاع المصرفي مثلاً، يفوق في حجمه ما يتناسب مع حجم الاقتصاد الوطني، وتلمس قوة في الاقتصاد الوطني كانت حتى انفجار الأزمة عام ١٩٧٥ تنعكس طاقة ظاهرة على النمو التلقائي المتواصل وايجابية شبه دائمة في ميزان المدفوعات الدولية، مما نتج عنه نزوع ملحوظ في قيمة الليرة اللبنانية الخارجية إلى الاستقرار أو الصعود في أكثر الأحيان، كما كانت تنعكس قوة الاقتصاد الظاهرة قدرة عالية على تجاوز النكسات والصعوبات، سواء منها النابعة من الداخل أو الوافدة من الخارج. وقد عززت هذه الصورة المفارقة التي أبرزتها تطورات الأزمة منذ عام ١٩٧٥، والتي ما زال لبنان حتى اليوم يعيش في دوامة امتداداتها ويرسف في أغلال تعقيداتها، تلك المفارقة بين بلد تكاد تتزعزع أركانه فتتقوض أسواق وتحترق مصانع وتتهدم أحياء وتتداعى

مؤسسات وتتعطل مرافق وتحصد أرواح ويتشرد الآلاف، وبين اقتصاد منيع الظاهر وصامد توحي بعض مؤشراته وكأنما كان في ما يشبه الشرنقة بمنأى عما يتلاطم البلد الصغير من عواصف عاتية وما يجتاحه من نوائب قاسية.

بذلك ينمو التعامل على مستوى الانسان العربي مع أخيه العربي مع ما قد يستتبع ذلك من تعميق الوشائج والمصالح بين العرب، وبذلك يقصى إلى حد ما ميدان التعامل الاقتصادي عن انعكاسات تموج العلاقات السياسية بين البلدان العربية وتفاعلاتها ومضاعفاتها، وفي ذلك بعض الرد على الشكوى المألوفة من توجه أموال الدول العربية القادرة ونشاطاتها صوب أسواق الغرب الأكثر تطوراً، وذلك من حيث أن الأموال، إذ تترك على رسلها تقصد بطبيعة الحال مواطن الأمان والربح وحرية الانسياب وتنوع الخيارات. فإذا ما وجدت الأسواق العربية وفي ما بينها تلك المناخات والشروط، فأن حركة عفوية تلقائية سوف تنشأ على حساب الحركة الاقتصادية العربية التي تصب في أقنية الغرب ولمصلحة مسيرة التكامل والانماء العربيين. ولبنان يطرح نموذجاً حياً لبعض ما يمكن أن يتحقق، في ما سجل من نتائج مشجعة جداً حتى قبل القفزة النفطية عام ١٩٧٣، وكان يمكن أن يسجل من الانجاز أكثر بكثير مما فعل بعد الفورة النفطية عام ١٩٧٣ لو لم تعاجله الأحداث الماحقة عام ١٩٧٥ في مؤامرة مجرمة ربما كان واحداً من أهدافها تدمير ذاك النموذج بالذات.

بالطبع فإننا في قولنا هذا لا ندعو إلى أن تغير البلدان العربية أنظمتها الاقتصادية وتعتمد نظير النظام المطبق في لبنان. فالنظام الاقتصادي أساساً فرع من كل، والقرار في شأنه لا يمكن أن يتخذ بوحي من مقتضيات العمل العربي المشترك فقط بمنأى عن انعكاساته على سائر جوانب الحياة في البلد أو بمعزل عن فلسفة الحكم التي يقوم عليها النظام السياسي. ثم إننا لم نقصد القول أن النظام الاقتصادي المتبع في لبنان هو النموذج الأمثل لكل بلد عربي، وقد كان لنا جملة مآخذ على تطبيق ذلك النظام في لبنان نفسه، وبخاصة من حيث أن القطاع العام لم يلعب الحد الادنى من الدور الذي كان يفترض أن يلعبه حتى في ظل نظام اقتصادي حر، تخطيطاً وتنظيماً ومراقبة وتوجيهاً، مما أتاح المجال أمام ظهور عثرات ومخانق في مسار النمو الاقتصادي العام، ونشوء اختلالات خطيرة في بنية الاقتصاد والمجتمع، وتعاقب المشاكل وتفاقمها على مختلف الصعد.

إن ما قصدنا قوله أن التجربة اللبنانية تعطي نموذجاً حسياً وحيّاً عن الامكانات الهائلة لتطوير التكامل العربي في مجال لم يلق حتى اليوم الاهتمام الذي يستحقه، هو مجال التعامل على مستوى القطاع الخاص. وهذا المجال يشمل أيضاً بطبيعة الحال مؤسسات القطاع العام المنشأة على اسس تجارية أو لاغراض تجارية والتي تتصرف على هدي حافز الربح. لا نكران أن التزام عدد من البلدان العربية مبادىء الاقتصاد الموجه في شكل بارز يجعل مراعاة مقتضيات تعزيز التعامل الاقتصادي العربي على مستوى القطاع الخاص مع هذه البلدان أمراً غير يسير، ولكنه على أي حال غير مستحيل في نطاق ما يمكن أن يحقق على صعيد انشاء المناطق الحرة ووضع الأنظمة الموازية للتعامل الحر واعطاء الضمانات المناسبة من الدولة لأرباب الأعمال والمشاريع من الخارج وربما تطوير الضمانات العربية الجماعية داخل اطار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وخارجه.

النتيجة

نستخلص من هذا البحث ما يلي:

أولاً، الرابطة العربية ليست كلها رابطة مصلحة. والعمل العربي المشترك، على ما فيه من ترجمة عملية للمصلحة العربية العليا، مطلوب أساساً لا من أجل تحقيق مصلحة مشتركة فحسب وإنما كذلك من أجل تعزيز الرابطة العربية بين دول هذه المنطقة وشعوبها.

ثانياً، إذا كان التكامل هو الهدف الأبرز للعمل العربي المشترك على الصعيد الاقتصادي، فإن ذلك يجب أن لا يحجب حقيقة هامة، وهي أن للعمل العربي المشترك وجهاً تنموياً يوازي هدف التكامل أهمية ويعززه ويتفاعل معه.

ثالثاً، العمل العربي المشترك، في وجهه التنموي، يجب أن يستهدف تضييق شقة فجوات تنموية ثلاث في آن، هي الفجوة الدخلية في كل بلد من بلدان العرب، والفجوة القائمة بين مختلف البلدان العربية، والفجوة القائمة بين العالم العربي والعالم الصناعي. والتوجه إلى تقليص شقة الفجوة الأخيرة، توصلاً إلى اغلاقها في أسرع ما يمكن، يجب أن يدخل في تصورات أية استراتيجية لعمل عربي مشترك، وذلك من واقع الوعي أن لتلك الفجوة طرفين، طرفاً أعلى هو طرف التقدم الذي ينعم به العالم الصناعي وطرفاً أسفل هو طرف التخلف الذي يتخبط فيه المجتمع العربي واستطراداً مجتمعات العالم الثالث عموماً، وإن اغلاق الفجوة يستوجب بالضرورة العمل على رفع مستوى الطرف الأسفل ولكن من غير أن نغفل امكانية الضغط على الطرف الأعلى من أجل حمل العالم الصناعي على تقبل التضحية بشيء من سرعة نموه لمصلحة تسريع وتيرة التقدم في العالم العربي والعالم الثالث، علماً بأن العرب في واقع الأمر يغذون من حيث يريدون أو لا يريدون اتساع شقة الفجوة بينهم وبين العالم الغربي الصناعي بما يمدونه به من ثرواتهم. فكما أن الثروة هي سلاح لا بد للعرب من انتضائه في حربهم مع الصهيونية، فإنها كذلك سلاح لا بد لهم من انتضائه في حربهم على التخلف.

رابعاً، إن ضغط العرب على الفجوة التنموية مع العالم الصناعي بما يملكون من قدرات وطاقات لا بد أن يكون أكثر فاعلية فيما لو تم شيء من التنسيق في الاستراتيجيات التنموية بين العرب وسائر بلدان العالم الاسلامي والعالم الثالث، وخصوصاً تلك التي تسيطر على مصادر حيوية لبعض المواد الأولية.

خامساً، في أي استراتيجية لعمل عربي مشترك لا بد أن يكون للبنان دور فاعل تنعكس فيه استعداداته للتفاعل مع اقتصاد المنطقة، وقد أعطى الدليل الساطع على

استعداداته تلك من خلال ما حققه من تكامل محسوس بشكل عفوي وتلقائي مع الاقتصادات العربية فيما مضى.

سادساً، بعد كل ما حل بكثير من مرافق الاقتصاد اللبناني من خراب وتداع يقتضي النظر إلى لبنان لا كطرف طبيعي في العمل العربي المشترك فحسب وإنما كذلك كموضوع ملحّ من مواضيع مثل هذا العمل. فهو بحاجة إلى الدعم العربي الواسع في اعادة بناء مرافقه وقدراته ليتمكن من استعادة دوره الفاعل على الساحة العربية. ويجب أن يحتل الجنوب اللبناني مقام الأولوية في اهتمامات العرب من حيث أنه يشكل ساحة النزف العربي في مواجهة العدو المشترك.

سابعاً، التجربة اللبنانية تطرح نموذجاً حياً عن مجال زاخر بالامكانات لتطوير مسيرة الانماء والتكامل العربيين وذلك من خلال تعزيز مجالات التعامل العربي على مستوى القطاعات الخاصة وروافدها.

وأخيراً لا آخراً، إن المراهنة على أن مسيرة التقارب الاقتصادي يمكن أن تتقدم مسيرة التقارب السياسي لم تثبت ويا للاسف جدواها حتى اليوم. وفي جو الفرقة والتجافي والتنابذ الذي يعيشه العالم العربي اليوم على المستوى السياسي والقومي، وما يصاحب هذا الجو من انحسار في المشاعر القومية وانتعاش في العصبيات القطرية لا بل في الأحاسيس الانعزالية، قديمها وجديدها، بين كثير من شعوب العالم العربي، تبقى مسيرة العمل الاقتصادي المشترك معرضة للتعثر على مهاوي سلبيات الجو السياسي العربي السائد. كيف يكون عمل اقتصادي مشترك في جو من التمزق السياسي؟ كأنما نضع العربة قدام الحصان.

يبدو وكأن العرب اليوم أحوج ما يكونون إلى ما يحيي شعورهم بأنهم أصحاب قضية واحدة، ومن ثم ترسيخ التزامهم لها وتعميق ايمانهم بها، إذ لن يكون عمل مشترك ما لم يكن هناك احساس بمصير مشترك. وحتى يكون ذلك فلا بد من جهد يقوم على التعريف والتبشير والتوعية والتعبئة، وربما فوق كل ذلك عودة إلى صوغ القضية بصفاء وجلاء. فأين نحن من كل ذلك.

د. سليم أحمد الحص

١٩٨١/٣/٢٤

